كلية الحقوق

العلاقة بين الأخلاق والقانون

دراسة تحليلية

دكتور

راشد محمد حمد المري

عضو هيئة التدريس بأكاديمية سعد العبد الله

للعلوم الأمنية

العلاقة بين الأخلاق والقانون

ملخص البحث

إن المنطق يبحث في قوانين الفكر، كذلك الأخلاق تتأمل في قوانين السلوك الإنساني عبر الغور في أعماق هذا الكائن ابتغاء الكشف عن نواياه، وأسراره، وتوجيهه صوب الالتزام بالفضيلة والابتعاد عن الرذيلة، وللعلم أهمية في رقي الإنسان، لكن تتسم الأخلاق بأنها أكثر أهمية؛ لأنها تتصل بالناحية الروحية، فلا ينتظر من كل إنسان أن يكون عالماً بالقانون، ولكن ينتظر منه أن يدرك معنى الواجب، وأن يهدف إلى اعتماد المبادئ الخلقية في منهجه.

فقد تباينت الآراء في أصل القيم الأخلاقية بين الفلاسفة عبر العصور، منهم من رجّح العقل كأساس في التمييز بين الخير والشر، وردّها آخرون إلى عادات وقيم وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ويلتزم بواجباته تجاهه؛ من ناحية أخرى هناك الشرع والدين كمعيارٍ في الحكم على الأفعال من خيرٍ أو شر، وتوجيه سلوكيات الفرد لما هو صائب عن طريق إلتزامه بالأحكام الشرعية.

ومن نتائج البحث أن القانون في حد ذاته عصا الزجر والعقاب عند مخالفة قواعده القانونية لإستتباب الأمن والأمان والاستقرار، وبالتالي لا غنى لأي مجتمع راقي ومتحضر من المجتمعات عن القانون والأخلاق معاً.

وأوصى الباحث بالتركيز على نشر ثقافة احترام القيم والأخلاقيات التي هي جوهر ورح القانون في قواعده المتسقه مع تلك الأخلاقيات والقيم، وأن رقي المجتمعات وتحضرها وتقدمها يأتي بتمسكها بقيمها الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية بالبحث: القانون، الأخلاق، الشرع، العرف، الثقافة، الضمير، حقوق الانسان.

The Relationship between Law and Ethics

Research Summary

If logic considers the laws of thought, then morality contemplates the laws of human behavior, through the deep contemplation of this creature, it begins to reveal its intentions and secrets, directing it towards the commitment to virtue and the avoidance of vice. Every human being should be a scholar of Sharia, but he is expected to understand the meaning of what is duty, and aim to trust moral principles in his approach.

Opinions differed on the origin of moral values among philosophers throughout the ages, some of whom preferred reason as a basis for distinguishing between good and evil, and others referred them to the customs, values and laws of the society in which the individual lives and abides by his duties towards him. On the other hand, there is Sharia and religion as a criterion for judging actions, whether good or bad, and directing the behavior of the individual to what is right through his adherence to Sharia rulings.

One of the results of the research is that the law in itself is a stick of reprimand and punishment when violating its legal rules to establish security, safety and stability, and therefore any sophisticated and civilized society is indispensable for both law and morality.

And he recommended focusing on spreading the culture of values and ethics, which are the essence and spirit of the law in its rules that are consistent with those ethics and values, and that its sophistication, urbanization and progress comes inhabited by its moral values.

Keywords: Sharia, custom, Law, ethics, culture, conscience, human rights.

مقدمة:

في بادئ الأمر وصف الحق تبارك وتعالى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم باتسامه بالخلق العظيم، فعظم الأخلاق هي أرقى منازل الكمال، فى عظماء الرجال، والتعبير بلفظ "على" يشعر بتمكنه صلى الله عليه وسلم ورسوخه فى كل خلق كريم. (١)

وعلى الرغم من تطور القاعدة القانونية واتخاذها أبعاداً مختلفة تماشياً مع ناموس تطور المجتمعات، يظل الإطار الأخلاقي مرجعاً محورياً تنهل منه القاعدة القانونية أحكامها باعتباره ضابط أساسي في عملية الضبط الاجتماعي، ثم إن جودة القاعدة القانونية رهينة بمدى تجسيدها لسلم القيم لدى أفراد المجتمع، فكلما كانت القاعدة القانونية منسجمة ومعبرة عن الضمير الجمعي للمجتمع كلما كانت درجة تقبلها أكبر لديهم، لذلك قيل أن قبول القوانين وضمان استمراريتها رهين بأن تكون مسبوقة بدراسات لمجمل الظروف المحيطة بالمجتمع، فالقواعد القانونية التى لا تعبر عن القيم الأخلاقية الراسخة في المجتمع، ولا تجد استحساناً في المجتمع، ومن ثمة يكون وجودها جامداً على مستوى الواقع. (٢)

ومتى علمنا أن المساس بالأخلاق العامة يشكل أحياناً خرقاً للنظام العام، عندما يكون المعيار الأخلاقي مختصاً بمصلحة عامة، وجب التساؤل عن الإطار المرجعي لفكرة الآداب العامة في خضم صعوبة وضع تعريف ثابت للأخلاق، وعن المصلحة المحمية في القواعد المتعلقة بالآداب العامة من جهة أخرى.

كما يعد القانون والأخلاق عنصران رئيسان في بنية المجتمعات البشرية، والهدف منهما هو تنظيم السلوك الاجتماعي للإنسان، إن انعدام التوازن والانسجام بين السلوك الأخلاقي والسلوك القانوني يسبب عدم استقرار المجتمع، وربما يتفاقم الوضع فيصل لدرجة تبرير السلوك غير أخلاقي، بحجة موافقته للقانون.

ولاشك أن الجانب الأخلاقي للإنسان يحتوي على مقاماً رفيعاً في صنع القواعد القانونية في حياته، فصياغة القانون لم تكن في يوم من الأيام بعيدة عن الأخلاق أو تخالفها، حيث توجد علاقة قوية بين الجانبين، فنجد أن العديد من الأحكام القانونية ما هي إلا ترجمة وتقنين لمبادئ أخلاقية حقيقية تم نقلها من الجانب الأخلاقي إلى الجانب القانوني، ومن ثم فقد نمت في الآونة

---

(١) شريهان سيد وآخرون، التربية الأخلاقية في الفكر التربوي الإسلامي ومدى الاستفادة منها في تربية الطفل، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، العدد ٤٠، ٢٠١٩م، ص ٢٣١.

(٢) أحمد بو حماد، المرجعية الأخلاقية لفكرة الآداب العامة في القانون، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد ٢٥، ٢٠١٩م، ص ٩.

الأخيرة من العقود المنصرمة علاقة وطيدة بين القانون والأخلاق بشكل كبير، حيث أن المشرعين وشراح القانون اليوم يهتمون بشكل منقطع النظير بالتنظيم القانوني لشتى القضايا التي كان يرونها يوما ما على أنها ذات طابع أخلاقي بحت.

أهمية البحث:

ترجع تلك الأهمية إلى تاريخ الفكر الفلسفي والقانوني على مختلف العصور السالفة، صحيح أن للعلم أهمية في رقي الإنسان، لكن الأخلاق أكثر أهمية لأنها تتصل بالناحية الروحية، فلا ينتظر من كل إنسان أن يكون عالماً بالقانون، ولا أن يكون ملماً بحيثياته وتفاصيله، ولكن ينتظر منه أن يدرك معنى الواجب، وأن يهدف في أعماله وتصرفاته إلى اعتماد المبادئ الخلقية في منهجه.

كما للأخلاق وعلاقته بالقانون أهمية كبيرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لذلك ليس بغريب أن نجد الأخلاق تشغل جزءاً من فكر الكتاب والشراح والفقهاء[1] في كتاباتهم لمعالجة موضوع الأخلاق، فهي على رأس كل الموضوعات التي ما زالت محل دراسات متواصلة؛ لذلك يمكن وصفه بأنه موضوع قديم متجدد، ويحتاج لدراسات في مختلف أفرع العلم ومنها علم القانون.

إشكالية البحث: هناك بعض الإشكاليات التي تواجه الباحث خلال إعداده موضوع البحث هذا عن الأخلاق والقانون، منها ما يلي :

أ- كثرة الدراسات التي تناولت الأخلاق وعلم الأخلاق بشكل عام، فإذا كانت قلة المصادر تعد من أشكاليات وصعوبات البحث، فإن كثرتها أيضاً تجعل الباحث فى حيرة شديدة، من حيث أي من التعريفات يأخذ على كثرتها، وأي من الآراء يؤيد، وأي من النظريات يتبع، ومن ثم يصعب على الباحث البادئ في مضمار البحث العلمي أن يستقر على تعريف محدد.

ب-أن بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأخلاق والقاعدة القانونية كانت تركز في الغالب على النظريات التي تبنت انفصال الأخلاق عن القاعدة القانونية، بينما جاء تناولاً قليلاً التقارب بينهما – أي أثر الأخلاق على القاعدة القانونية – من الناحية التطبيقية أو العملية.

---

(١) محمد على سميران، تحفيز الاستثمار في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالقانون العام، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مج ١٤، عدد ١، ٢٠٢٠م، ص ٢٧.

منهج البحث:

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال معالجة البعد الأخلاقي للقاعدة القانونية في فلسفة القانون، والعلاقة بين الأخلاق والقانون في الفكر الإنساني، وكذلك الوصف والتحليل لمدى العلاقة بين الأخلاق والقانون وتأثر القواعد القانونية بقواعد الأخلاق، اللذين هما جوهر الفكر الإنساني الفلسفي القانوني.

خطة البحث

- **الفصل الأول المفهوم العام للأخلاق والقانون**

المبحث الأول: مفهوم القانون.

المبحث الثاني: مفهوم الأخلاق.

- **الفصل الثاني: العلاقة بين القانون والأخلاق**

المبحث الأول: تأثير الأخلاق في القانون تاريخياً

المبحث الثاني: الضمير الانساني وأثره في الثواب والعقاب

- **خاتمة وتشمل: النتائج والتوصيات**

الفصل الأول

المفهوم العام للأخلاق والقانون

تمهيد وتقسيم:

إن التقلبات المعرفية لفكرة القانون كانت سبباً رئيسياً في غموض هذه الفكرة، وصعوبة تحديد وظيفة القانون ومضمونه، ولا يتعلق الأمر بقوانين وجدت في فترات زمنية مختلفة، ولكنه يشمل قوانيناً متعاصرة زمنياً[١].

وقد أدى طغيان الجانب المادي في عصرنا، إلى انتشار العديد من الممارسات اللا أخلاقية من قبيل تفشي الرشوة والفضائح المالية والسرقة والنصب وكل صور التعدي على أموال الدولة والأفراد، وغير ذلك من مظاهر الاعتداء المادي والجسدي على الآخر،[٢] مما أدى إلى فقدان الثقة وانعدام الشعور بالأمان، وللأسف حتى مجتمعاتنا الإسلامية لم تسلم من ذلك، رغم حيازتها على رصيد هام من القيم [٣]، خصوصاً تلك المستوحاة من الدين الإسلامي الحنيف.

لكن الملاحظ أن هذه الممارسات اللاأخلاقية جعلت الضمائر البشرية تستيقظ خصوصاً في المجتمعات المتحضرة، مما أدى إلى التفكير في إعادة النظر في علاقاتها القانونية على أساس المبادئ الأخلاقية الكبرى، وكان من نتائج ذلك إنشاء جمعيات لمحاربة شتى صور الفساد، وفي هذا السياق تبلور اتجاه فكري عمل على ربط القانون بالأخلاق سواء على المستوى الوطني أو الدولي[٤]، وبالتالي بدأنا نسمع شعارات مثل تخليق الحياة العامة وتخليق الحياة السياسية وتخليق الإدارة وغيرها.

---

(١) فراس عبد المنعم عبدالله، النظام القانوني: مقارنة فلسفية، العراق، مجلة كلية الحقوق، جامعة كربلاء، العدد ١، ٢٠٢٠م، ص ١٣٠.

(2) Zhang D, Li Z, Cao X, Li B. Four years of orthopaedic activities in Chinese Role 2 Hospital of eastern Mali peacekeeping area. BMJ Mil Health. 2020;166(3):156- 160. .

(٣) زهية جهيدة، ومسعودى توبرينات، التربية الأخلاقية ودورها في تنمية المسئولية الاجتماعية للفرد والمجتمع، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، ع ١٥، ص ٢٠١٨م، ص١٢.

(4) Jasani GN, Alfalasi R, Cavaliere GA, Ciottone GR, Lawner BJ. Terrorists' use of ambulances for terror attacks: A Review. Prehosp Disaster Med. 2020; 36 (1):14- 17.

إن الهدف من القاعدة القانونية هو استقرار النظام في المجتمع وتحقيق العدل والمساواة، وغايتها نفعية؛ أي نفع المجتمع وحفظه، أما الأخلاق فغايتها أكثر من ذلك، مثالية تنزع بالفرد نحو الكمال، فهي تأمر بالخير وتنهي عن الشر، تحض على الفضائل وتوحي بالابتعاد عن الرذائل، وبالتالي فهي ترسم نموذجاً للشخص الكامل على أساس ما يجب أن يكون، لا على أساس ما هو كائن بالفعل، لذلك فالأخلاق توجه أوامرها إلى ضمير الإنسان وتهدف تحقيق الأمن والسلام الداخلي، أما القانون فيراهن، أكثر ما يراهن، على تنظيم علاقة الأشخاص فيما بينهم، ويهدف إلى تحقيق الأمن والسلام الخارجي بما يشتمل عليه من أحكام تمنع الاعتداء على الغير.

يتناول المبحث الأول المفهوم العام للقانون، فتطرق إلى مفهوم القانون من حيث التعريف اللغوي والاصطلاحي للقانون، ومن حيث فهم القانون بين المعنى العام والخاص، ثم أتناول بالمبحث الثاني في مفهوم الأخلاق من حيث التعريف اللغوي والاصطلاحي، وحيث الأخلاق كما تناولها الاسلام، وأهمية الأخلاق في حياتنا، وذلك في مبحثين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم القانون

المبحث الثاني: مفهوم الأخلاق

المبحث الأول

مفهوم القانون

من وجهة النظر الأخلاقية ليس هناك سوى قانون واحد يعكس وحدة المعنى الأخلاقي الإنساني، واقعاً لا توجد قوانين عديدة بل قانون واحد هو القانون الذى ليس بثقافة، ولا يجوز أن يكون انعكاساً باهتاً وتابعاً وخادماً لأي ثقافة من الثقافات، كما لا يمكن أن يكون الدين كذلك، إنهما القانون والدين، لا عادات وتقاليد وأعراف؛ بل ثوابت إنسانية لا تخضع لنسبية وتنوع المنتجات الثقافية، فهناك تنويعات فقهية جزئية كثيرة في مقابل حقائق علمية تتسامى نحو الفلسفة التي تضمن صدق دلالاتها الرمزية على المعنى الأخلاقي(١).

وسنسعى في تلك الدراسة إلى استلهام المعاني المحورية في سبيل صياغة رؤية أولية عن البعد الأخلاقي للمعيار القانوني في صيغته أو نسخته الجنائية، لكن بادئ ذي بدء يجب التطرق لمفاهيم القانون والأخلاق وذلك فيما يلي:

إن القانون كلمة يونانية بحسب الاصل، فلفظ قانون (**Kanun**)، فهي كلمة يونانية منذ القدم، تلفظ كما هي معنى كلمة " قانون " وما يلحقها من دلالات هذا اللفظ، ومعناه النظام أو القاعدة الثابتة المطردة(٢)، جمع كلمة القانون في اللغة هي قوانين، وكما قيل سلفاً أن القانون كلمة يعود أصلها إلى اليونانية، وقد قيل أنّ أصل كلمة القانون فارسية، والقانون في اللغة: "هو مقياسُ كل شيء وطريقُه"، والقانون هو الأصل، أو النظام، وأهل القانون هم القضاة والمحامون، ورجل القانون هو المُشرع، وكلمة القانون ليست عربية الأصل، بل هي كلمة يونانية ولكن تم ادراجها في لغتنا العربية من ألف عام، ومعنى كلمة القانون يتسم بالعموم والشمول مما يجعله ينطبق على الكثير من العلوم كالفلك والاقتصاد، بالإضافة الى علم القانون.

---

(١) بدر الدين مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور، ٢٠١٧م، ص ٥٩.

(٢) الجامع المعاني: معجم عربي في القانون ومعنى تعريف الجامعة، مكتبة عين الجامعة، قسم اللغة العربية ٢٠٢٢.

التعريف الاصطلاحي:

يُعرَّف القانون اصطلاحًا بأنه: "مجموعة من المبادئ واللوائح التي وضعتها سلطة ما في مجتمع ما، وتنطبق على شعبه، سواء في شكل تشريع، أو عرف، أو سياسات مُعترف بها، ويتم تنفيذها بقرار قضائي"، كما يُمكن تعريفه بأنه: "أي قاعدة مكتوبة أو مجموعة من القواعد المنصوص عليها في إطار سلطة الدولة أو الأمة.[١]

كما يمكن تعريف القانون بأنهُ مجموعة من القواعد القانونية والأسس التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والتي يُجبر الأفراد على اتباعها وبالقوة عند الاقتضاء، ولا يمكن تخيل وجود مجتمع ناجح ويمكن العيش بسلام داخله دون وجود قواعد قانونية آمره ومكملة تحكم سلوك الأفراد في المجتمع وتنظمه، فالقانون هو الذي يضع القواعد التي تحدد واجبات الأفراد وحقوقهم والجزاء المناسب على من يُخالف القواعد والأسس القانونية، ويبقى الدور على الحكومة التي عليها تطبيق الجزاء على المخالف. [٢]

والتعريف السابق هو تعريف القانون في معناه العام، كما يطلق عليه "القانون الوضعي"، ولفظ القانون قد يستعمل في معنى أكثر ضيقاً ويقصد بهِ حينئذ " التشريع" أي ما يصدر عن السلطة التشريعية (البرلمان)[٣]، كما لا بُد أن نعلم أنّ بين القانون والحق علاقة وثيقة فهما متكاملان ومتلازمان، فالقانون يعمل على تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع كما يخول الفرد الحق في القيام بأعمال معينة ضمن نطاق القانون، وهكذا نرى أن القاعدة القانونية هي التي تحدد الحقوق وتبينها وتحميها. [٤]

كما يتصل المعنى الذي يعطى للقانون في دراسة " القانون " بدوره بهذا المعنى الفلسفي، فيقصد بالقانون " مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الفرد في المجتمع والتي تلزمه الدولة بمراعاتها، وهكذا يتبين أن هذا المعنى يتصل بالمعنى اللغوي من حيث أن القانون مجموعة قواعد أو أصول، ويتصل بالمعنى الفلسفي من حيث أن الفرد يخضع له، ولكنه يزيد عن هذا

---

(1) almaany.com, تعريف و معنى القانون في معجم المعاني الجامع , 24/10/2021.

(2) Kim, W. J., & Park, J. H. (2019). The effects of debate-based ethics education on the moral sensitivity and judgment of nursing students: A quasi-experimental study. Nurse education today, 83, 104200. https://doi.org/10.1016/j.nedt.2019.08.018.

(١) عبدالمنعم فرج الصده، أصول القانون، بيروت، دار النهضة العربية، 1979 ، ص 5.

(٤) حفيظة غباشي، مدخل للعلوم القانونية – النظرية العامة للقانون، محاضرات أقليت على طلبة السنة الأولى ليسانس، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، ٢٠١٧م، ص ٤.

وذلك من حيث تدخل الدولة لإلزام الفرد بمراعاة القاعدة، وهذا يفيد أن هناك فرصة للإفلات من مراعاة القانون على المعنى الذي يشغلنا، أما القانون في الطبيعيات فلا مفر من الخضوع له، ولا فرصة للإفلات منه، فهو قدَرٌ محتوم.

ولما كان المعنى الدقيق لكلمة "قانون" يشمل كل قاعدة بصرف النظر عن مصدرها، فإن المعنى العام المقصود بكلمة "قانون" هو: "مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع"، غير أن اصطلاح القانون قد لا ينصرف إلى هذا المعنى العام، بل يقصد به معنىً خاصاً أو ضيقاً، كأن يراد به "مجموعة القواعد العامة الملزمة التي تضعها السلطة التشريعية لتنظم أمراً ما"، مع العلم أن ما تضعه السلطة التشريعية من قواعد يسمى في الاصطلاح "التشريع".[١]

وعلى ذلك يكون التشريع نوعاً من القانون، بيد أن التعبير قد جرى على إطلاق تسمية "القانون" على التشريع، وأصبحنا نتحدث عن القانون المدني أو القانون التجاري أو قانون العمل أو قانون العقوبات، وهذا الذي درج عليه التعبير صحيح، فالتشريع يعتبر قانوناً، بل هو الصورة الطبيعية والغالبة للقانون، مع ملاحظة أن كل تشريع يعتبر قانوناً، ولكن ليس كل قانون يعتبر تشريعاً، ولهذا لكلمة "قانون" مدلولين: أحدهما واسع (يعني كل قاعدة عامة مجردة وملزمة أياً كان مصدرها)، والآخر ضيق (يعني القاعدة العامة الملزمة التي تأتي عن طريق السلطة التشريعية).

وقد يقصد بكلمة " القانون " الإشارة إلى فرع معين من فروع القانون، بحيث يجتمع كل عدد من القواعد التي تنظم موضوعاً واحداً أو مجموعة من الموضوعات المتقاربة فيما يسمى ب "فروع القانون **Branches of Law** " فيقال مثلاً: القانون الدولي العام والقانون الدستوري والقانون الإداري والقانون المالي والقانون الجنائي، وكلها تنضوي تحت لواء فرع معين يسمى " القانون العام"، كما يقال أيضاً: القانون المدني والقانون التجاري وقانون الأسرة.. الخ، وكلها من أفرع " القانون الخاص.**"** [٢]

الصفات المختلفة التي تلحق بكلمة " قانون": بعد أن خلصنا من تحديد معنى القانون يتعين علينا أن نعرض لبعض صفات تلحق بالكلمة فتعطيها مدلولاً معيناً، فيقال مثلاً القانون الوضعي الطبيعي، والقانون المكتوب والقانون غير المكتوب:

---

(١) محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، مطبوعات الجامعة الافتراضية السورية – دمشق، ٢٠١٨.

(١) إيناس محمد محمود، مستويات التفكير الأخلاقي وعلاقته بصنع القرار في ظل تحديات التعليم الرقمي لدى طلاب جامعة كلية التربية جامعة المنصورة، جامعة كلية التربية، جامعة بورسعيد، ع ٣٦، ٢٠٢١م، ص٢٦٨.

(أ) القانون الوضعي والقانون الطبيعي: تعني كلمة قانون وهي مجردة عن الوصف " مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع "، فإن وصفت بوضعي أو طبيعي، تخصصت بمعنىً معين:

١- فيقصد بالقانون الوضعي" **Positive Law:** مجموعة القواعد الملزمة الموضوعة سلفاً لتنظيم سلوك الأفراد لمجتمع معين في مكان وزمان معين، ونتيجة أنَّ هذه القواعد تكون موضوعةً سلفاً أنْ يتمكنَ الأفرادُ من معرفتها وأن ينظموا سلوكهم على أساسها، ونتيجة أن هذه القواعد تتخصص بمكانٍ معينٍ وبزمانٍ معين، فالقانون الوضعي في سورية مثلاً يختلف عن القانون الوضعي في كل من مصر والأردن والعراق... الخ، بل إنَّ القانون الوضعي يختلف في البلد الواحد من زمانٍ إلى زمان.

٢- ويقصد بالقانون الطبيعي" **Natural Law** مجموعة المبادئ والقواعد المثالية العادلة التي تفرضها طبيعة الأشياء ويكتشفها العقل السليم ولا تتغير بتغير الزمان أو المكان"، وتعتبر مبادئ القانون الطبيعي بمثابة الأساس الذي يجب أن تستند إليه القواعد القانونية الوضعية وأن تستمد وجودها منه، فالقواعد القانونية الوضعية، لكي تكون واجبة الاحترام، عليها ألا تخالف أو تناقض أبداً مبادئ القانون الطبيعي، وأن تحرص كل الحرص على تطبيقها.

ومن الأمثلة التي تعتبر عادةً من مبادئ وقواعد القانون الطبيعي احترام الحرية الفردية وتقديسها واحترام حق الملكية واحترام العهود والمواثيق والوفاء بها، وفرض تعويض عادل عن الأضرار التي يُلْحِقها شخصٌ بآخر دون وجه حق... الخ.

(ب) القانون المكتوب والقانون غير المكتوب: يقصد بالقانون المكتوب (المدوَّن) **Written Law**مجموعة القواعد القانونية الواردة في نصوصٍ مكتوبةٍ كالتشريع؛ ويقصد بالقانون غير المكتوب **Unwritten Law** مجموعة القواعد القانونية التي لم تصدر في نصوصٍ مكتوبة، (كالعرف والقانون الطبيعي ومبادئ العدالة)، ولاشك أن القواعد المكتوبة تكون أكثرَ وضوحاً وتحديداً وانضباطاً من القواعد غير المكتوبة.

المبحث الثاني

مفهوم الأخلاق

إن الانفصال بين الأخلاق وطبيعة الإنسان الحقيقية والحاجات البدنية والروحية سينتج عنه طبيعة بشرية ووضعية اجتماعية (شريرة) نصيبها قليل من الجوانب الروحية والمعرفية، ويدفع بها إلى نقيض الأخلاق من الأنانية والاحتيال والنفاق والخبث والقسوة والعنف والعبث تجاه الذات والآخرين، والأخطر من ذلك هو العجز الذى هو مصدر الكراهية. [١]

وفيما يلي نتعرف على مفهوم الأخلاق لغة واصطلاحاً وذلك على النحو التالي:

التعريف اللغوي للأخلاق:

يُعرف الخُلق في اللغة العربية بالطبع والسجية لأنّ صاحبها قد قُدِّر عليه، وفي مقولة أخرى هي الدِّين والمروءة، قال العلاّمة ابن فارس:(الخاء واللام والقاف أصلان: أحدهما تقدير الشيء، والآخر ملامسة الشيء). [٢]

والأخلاق في الاصطلاح هي هيئة راسخة في النفس، يصدر عنها العديد من الأفعال بشكل سهل ومُيسّر، دون الحاجة للتروي أو التفكير، فمن الممكن أن يصدُر عن هذه الهيئة أفعال مذمومة أو محمودة[٣].

الأخلاق الإسلامية:

تعتبر الأخلاق الإسلامية من سمات المؤمنين الصالحين، حيث تساعدهم على تجنب الوقوع في العيب، واللوم، والنقد، ولا تجعل صاحبها يميل إلى الخطيئة أو الإجرام، لأنّ الأخلاق تُعتبر من الهدي النبوي، والوحي الإلهي، وهي خُلق الرسول صلى الله عليه وسلّم، قال الله سبحانه وتعالى:(وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ)[٤]، وتعتبر مكارم الأخلاق بناء شيّده أنبياء الله عليهم السلام، وقد بُعث رسول الله صلى الله عليه وسلّم حتى يُتمم ذلك البناء، من أجل أن يكتمل صرح مكارم

---

(٦) فراس عبد المنعم عبدالله، النظام القانوني: مقارنة فلسفية، دراسة منشورة في مجلة رسالة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة كربلاء، السنة ١٢، العدد ١، ص ٢٠٢٠م، ص٤٧.

(٢) إيهاب كمال أحمد (٢٢-٤-٢٠١٤)، "تعريف الأخلاق في اللغة والشرع والاصطلاح"، www.alukah.net، اطّلع عليه بتاريخ ٢٣-٣-٢٠١٨.

(٦) عبدالسلام حمود غالب (٢٦-٨-٢٠١٣)، "الأخلاق أهميتها وفوائدها"، www.alukah.net، اطّلع عليه بتاريخ ٢٢-٣-٢٠١٨.

(٤) سورة القلم – الآية رقم ٤.

الأخلاق، كما أنّ امتلاك الإنسان للأخلاق دون امتلاكه للدين هو أمر لا فائدة منه، قال النبي صلى الله عليه وسلّم: (إنَّما بُعِثْتُ لأُتمِمَ مكارم الأخلاقِ).[١]

أهمية الأخلاق:

تتبين أهمية الأخلاق بالإسلام لعدّة أمور، منها ما يلي: اختيار الرسول صلى الله عليه وسلّم أن تكون الغاية من بعثته هي الدعوة لمكارم الأخلاق، فقد بيّن الرسول عليه السلام بهذا الأسلوب مدى أهمية الخُلق، بالرغُم من وجود العديد من الأمور الأهم من الأخلاق مثل: العقيدة، والعبادة، إلا أنّ الخُلق يبرز بشكل أكبر أمام الناس أكثر من سائر الأعمال الإسلامية، حيث إنّ الناس لا يستطيعون رؤية عقيدة الإنسان لأنّ مكانها بالقلب، كما أنّهم لا يرون العبادة، إلا أنهم يرون الأخلاق ويتعاملون من خلالها، لذا سيقوم الناس بتقييم دين الإنسان بالنظر لتعامله معهم، ويحكمون على صحّته من خلال خُلقه وسلوكياته[٢].

ويأتي تعظيم الإسلام لحُسن الخُلق، ليس من منطلق خُلق مُجرّد بل من جوهر العبادة التي يؤجر العبد عليها، وهو من الأُسس التي يتفاضل الناس بها يوم القيامة، والدليل قول الرسول صلى الله عليه وسلّم: (إنَّ مِن أحبِّكم إليَّ وأقربِكُم منِّي مجلسًا يومَ القيامةِ أحاسنَكُم أخلاقًا، وإنَّ مِن أبغضِكُم إليَّ وأبعدِكُم منِّي يومَ القيامةِ الثَّرثارونَ والمتشدِّقونَ والمتفَيهِقونَ، قالوا: يا رسولَ اللَّهِ، قد علِمنا الثَّرثارينَ والمتشدِّقينَ فما المتفَيهقونَ ؟ قالَ: المتكَبِّرونَ).[٣]

كما تعتبر الأخلاق من أسباب المودّة وإنهاء العداوة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.

وقد ذكر الله عزّو جلّ بأنّ للإنسان عورتين الأولى هي عورة الجسم التي تُستر بالملابس، وعورة النفس التي تُستر بالأخلاق، وقد أمر الله بالسِتر، وذكر بأنّ السِتر المعنوي أهم من الحسّي، والدليل قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[٤].

---

(١) حديث شريف: رواه ابن عبد البر، في التمهيد، عن أبي هريرة، الصفحة أو الرقم: ٣٣٣/٢٤، خلاصة حكم المحدث: صحيح.

(٢) مهدى إبراهيمي، علاقة القانون بالأخلاق في نظم المجتمع الثقافية: دراسة في الآيات الأولى من سورة الحجرات، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلد ١٣، العدد ٢٣، ٢٠٢٢م، ص ٥١.

(٣) حديث (صحيح) رواه الترمذي: الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، عام ١٩٩٨م.

(٤) سورة الأعراف – الآية رقم ٢٦

الأخلاق الغريزية:

الأخلاق التي فُطر عليها الإنسان، والدليل على ذلك الحديث النبوي: (إنَّ فيكَ خَلَّتَيْنِ يُحِبُّهُما اللهُ الحِلْمُ والأناةُ. قال: يا رسولَ اللهِ ! أنا أَتَخَلَّقُ بهما أَمِ اللهُ جَبَلَنِي عليهما ؟ قال: بَلِ اللهُ جبلكَ عليهما. قال: الحمدُ للهِ الذي جَبَلَنِي على خَلَّتَيْنِ يُحِبُّهما اللهُ ورسولُه).(١)

كما أن الأخلاق من حيث المعاملات تنقسم الأخلاق الإسلامية بمن تُمارس معه إلى ثلاثة أقسام، هي:

١- **الخُلق مع الله عز وجلّ:** يُقصد في هذا النوع من الأخلاق الأسس والقواعد التي تحكُم علاقة الإنسان بربه، والآداب التي يتحلى بها الإنسان، وممارساته الباطنة والظاهرة.

٢- **والخُلق مع النفس:** هو التزام الإنسان مع نفسه من الأخلاق والآداب.(٢)

٣- **والخُلق مع خلق الله:** هو الأمر الذي يلتزم به الإنسان من أخلاق وسلوكيات مع الآخرين، وهي القواعد الأخلاقية التي تضبط علاقة الإنسان مع من حوله، وتتمثّل هذه القيم في الخُلق مع الوالدين، والخُلق مع الأنبياء، والخُلق مع الكفّار، والخُلق مع المؤمنين. (٣)

---

(١) حديث شريف: جاء بالدرر السنية، الراوي: زارع بن عامر بن عبدالقيس العبدي، الحدث: الألباني، المصدر صحيح أبو داود، صفحة ٥٢٢٥، خلاصة حكم المحدث، صحيح.

(2) Muhammad Suleiman Al-Ahmad, 2017, Philosophy of Right, Maktabat Zayn Al-Huquqia, 1st Edition, Beirut. P. 153

(٣) أميرة عبد السلام زايد، القيم الأخلاقية، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج ٢٠، ع ٢، ٢٠٢٠م، ص ١٩٨.

الفصل الثاني

العلاقة بين القانون والأخلاق

تمهيد وتقسيم:

تتجلى مسئولية الدولة في التربية الأخلاقية من خلال سلطاتها المختلفة، تشريعاً وتنفيذاً وقضاءً، ففي الجانب التشريعي نجد أن رعاية الأخلاق العامة من أخص وظائف الدول في الإسلام، لذا فهي معنية بسن التشريعات التي تكفل الحفاظ على هذه الأخلاق، وهذه التشريعات ينبغي أن تكون شاملة بحيث تطال المؤسسات كافةً، ولما كان التشريع في حاجة إلى جهاز تنفيذي يرعاه ويحميه، فإن السلطة التنفيذية مسئولة عن تطبيق هذه التشريعات، وعدم السماح لأهل الفساد بالعبث والالتفاف على القيم الأخلاقية. (١)

هناك نوعان من المسئولية: مسئولية قانونية، ومسئولية أخلاقية، فالإنسان إذا خالف قانون البلاد كان مسئولاً أمام القضاء، وعوقب من أجل مخالفته، وإذا خالف أوامر الأخلاق كان مسئولاً أمام الله وأمام ضميره، والمسئولية الأخلاقية أوسع دائرة من المسئولية القانونية،(٢) ذلك لأن القانون لا يأمر ولا ينهي إلا إذا استطاع أن يعاقب من يخالف أمره ونهيه بالعقوبات التي نص عليها، أما الأخلاق فسلطانها أوسع، لأن من يتولى لها المثوبة والعقوبة هو لله والضمير، وكلاهما يشرف على الأعمال الظاهرة والباطن، فالقانون لا يستطيع أن ينهى عن الكذب والحسد لأنه لا يستطيع أن يسأل من يرتكبهما، ولو حاول أن يعاقب الكاذب أو الحاسد لارتكب من إضرار الناس بالوشاية والتجسس أكثر مما يصلح، أما الأخلاق فتنهى عن الكذب والحسد وتنهى عن أكثر من ذلك، فتسأل الإنسان عن نياته التي في أعماق نفسه ولو لم يصدر عنها عمل، وتكل مكافأته على نياته الحسنة ومعاقبته على نياته السيئة إلى لله وإلى ضميره. (٣)

إن تصوير الأخلاق في المهن على أنها الانصياع للقواعد يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، فالناس بطبعهم يميلون إلى إيجاد طرق للالتفاف حول القواعد والقوانين، ويستطيعون الفكاك منها، على الرغم أنهم يبدون وكأنهم يؤيدونها بحرفية، وتظل الأخلاق

---

(١) عبد القادر النور بابكر، الأبعاد الأخلاقية والقانونية لممارسة مهنة العلاقات العامة، السودان، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، ٢٠٢١م، ص ١٢١.

(٢) أماني جرار، دور التربية الأخلاقية في تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى طالبات الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم، جامعة فيلادلفيا، الأردن، دراسات العلوم التربوية، مج ٤٦، ع٣، ٢٠١٩م، ص٣٨.

(٣) أحمد أمين، كتاب الأخلاق، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م، ص ١٣.

موضوعاً للتقيد بالمعنى الحرفي للقاعدة أو القانون، بدال من إصدار أحكام بشأن أفضل الطرق للعمل في جو حيوي من القيم الأخلاقية. [١]

ويتناول الفصل الثاني العلاقة المترابطة بين القانون والأخلاق، فيتطرق الفصل إلى تأثير الأخلاق في القانون تاريخياً، ثم أتطرق إلى الضمير الانساني وأثره في الثواب العقاب، والأخلاق كما تناولها الاسلام، واهمية ذلك في حياتنا، وذلك في مبحثين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: تأثير الأخلاق في القانون تاريخياً

المبحث الثاني: الضمير الإنساني وأثره في الثواب والعقاب

(١) بنين حامد جبار، مفهوم الأخلاق التطبيقية، مجلة متون، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٢٣م، ص ٤٤.

المبحث الأول

تأثير الأخلاق في القانون تاريخياً

اتخذ الفصل بين الدنيا والدين وجوهًا مختلفة، منها انفصال القانون عن الدين، والدين عن السياسة، والأخلاق عن الدين، ومن تجلياته بروز حساسيات وأنماط سلوكية تخالف الوجدان أحياناً، وتغلو في العقلانية أحياناً أخرى كادعاء روحانية بلا إيمان، أو أخلاق بلا ألوهية، أو الأخذ بالأخلاق بلا روحانية.(١)

وهذا ما شجع على تقليص الأعمال الموجهة لله لتصبح وظائف أخلاقية مجردة، فلاشك بأن النظام الأخلاقي المشتق من الطبيعة البشرية الإنسانية ومن المعتقدات الدينية والرسالات السماوية التي نزلت على الرسل في مختلف العصور ليس وليد الصدفة، فالقواعد الأخلاقية هي نتاج أفعال وجدانية تنقلب من ظواهر إلى مواقف انسانية تأتي تحت قواعد جبل تعليها البشر في ظروف ومعطيات وشروط معينة. (٢)

تقوم بجانب قواعد القانون قواعد أخلاقية تلعب دوراً كبيراً في تنظيم علاقات الناس في المجتمع وتحدد سبل سيرهم وسلوكهم، ولكن التفريق بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية لم يحدد بصورة عملية واضحة إلا في العصور الحديثة وخاصة في القرن الثامن عشر، أما في العصور السابقة فقد كان التداخل بينهم كبيراً لحد يصعب التفريق معه بينهما. (٣)

فقد تباينت الآراء في أصل القيم الأخلاقيّة بين الفلاسفة عبر العصور، منهم من رجّح العقل كأساس في التمييز بين الخير والشر، وردّها آخرون إلى عادات وقيم وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ويلتزم بواجباته تجاهه. من ناحيةٍ أخرى هناك الشرع والدين كمعيارٍ في الحكم على الأفعال من خيرٍ أو شر، وتوجيه سلوكيات الفرد لما هو صائب عن طريق التزامه بالأحكام الشرعية. (٤)

---

(1) Abdel Moneim Al-Shugairi, Islamic Ethics and the Trusteeship Paradigm: Taha Abderrahmane's Philosophy in Comparative Perspectives, Studies in Islamic Ethics, Volume: 3, 08 Sep 2020, p. 58.

(2) Suyatno, J., Pambudi, D. I., & Mardati, A. W. (2019). Strategy of values education in the Indonesian education system. International Journal of Instruction, 12(1), 607-624.

(٣) محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، دمشق، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨م، ص ٢٥.

(٤) زينب عبد الله زايد، نموذج مقترح لتعليم الأخلاق لطلاب المرحلة الثانوية في ضوء النظرية الأخلاقية الإسلامية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع ١٨٧، ج ٤، ٢٠٢٠، ص ٣٦٨.

والقوانين المكتوبة التي وضعت بعد تعلّم الكتابة كذلك هي ليست وليدة الصدفة لأنّها كالقاعدة الأخلاقية تمثل قيمة اجتماعية وتترجم مستوى المرحلة الاجتماعية التي وضعت خلالها وتراعي ظروف وشروط ومعطيات وأخلاق هذه المرحلة.

فالأخلاق والتقاليد العامة شكّلت مادة القانون المكتوب عند بدء التدوين إلى جانب الظروف الموضوعية التي كانت جديرة بالاعتبار أثناء وضع القانون المكتوب وذلك من وجهة نظر واضعيه على الأقل وبما أنّ الأخلاق والتقاليد وجدت في ظروف يكتنفها الغموض وعدم التحديد وعدم التساوي في المراكز الاجتماعية فإن القوانين التي استوعبتها هي قوانين متخلفة ولكن المكسب الأساسي الذي حققه القانون المكتوب هو أنه سلبها خاصية الإلزام. (١)

بعد ذلك بدأت مرحلة التباعد النسبي بين الأخلاق والقانون والسبب في ذلك هو أن القانون يخضع في حركته إلى نسبة تسارع أقلّ منها في الأخلاق وذلك لأنه يمر عند تغييره بجملة إجراءات وتعقيدات يجب مراعاتها من جهة ثمّ إن واضعيه غالباً ما يجردونه من مضمونه الاجتماعي ليكون مجرد أداة للتسلط والحكم والحفاظ على الامتيازات من جهةٍ ثانية.

ولذلك ينظر جميع الفلاسفة والقانونيين إلى الأخلاق باعتبارها عنصر هام وأساسي لوجود المجتمع واستمراريته في العلاقات الانسانية والمدنية والقانونية بين أفراده، فأي مجتمع من المجتمعات يحتاج لاستمرار وجوده أن تحكمه، قواعد وضوابط قانونية تتأثر بالأخلاق وجوانبه وأبعاده في الحياة.(٢)

ومن ثم فهي مجموعة من القواعد التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم، وهذه القواعد قد تكون قواعد أخلاقية أو قانونية أو تجمع القواعد والضوابط والروابط بين جميع أفراد المجتمع فتجمع بينهما (تلك القواعد الاخلاقية والقانونية) أي الاثنين معاً(٣).

وبناء على ذلك فهناك علاقة بين قواعد الأخلاق وقواعد القانون، إلا أن هذه العلاقة تخضع لبعض المؤثرات، فهناك نظم قانونية وضُعِت استجابة لحاجات اجتماعية تستند في الأساس على الأخلاق، وهناك كذلك نظم تتداخل فيها قواعد الأخلاق والدين معاً في تطبيق وصياغة القواعد

---

(1) Ahmed Al-Siksiwi, The epistemological tendency to understand the law: Towards a pragmatic circle for the science of law, a research published on the website: www.hekma.org , the date of the visit: 7/25/2020.

(٢) وسام سليمان أحمد الصغير، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية، ليبيا، جامعة مصراته، مجلة البحوث القانونية، العدد ١١، ٢٠٢٠م، ص ٢٣.

(٣) إيمان عبد الواحد، ميثاق أخلاقي مقترح للمجتمع الجامعي في ضوء تطبيق التعليم الهجين بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا نموذجاً، مجلة الطفولة والتربية، جامعة الإسكندرية، مج ١٣، ع ٤٥، ٢٠٢١م، ص ٢٣٥.

القانونية بالتشريعات الوضعية والوطنية والاقليمية والدولية، من مثال ذلك الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، نجد أن كافة قواعده ونصوصه مستوحاه من الشرع الحنيف وقواعد الاخلاق الهادفة إلى إحترام حقوق الإنسان وحرياته التي جاءت بها كافة الشرائع السماوية، وهكذا نلاحظ مدى تأثير الأخلاق على القانون في التاريخ الإسلامي فقد ظهر ذلك في أحكام وقواعد معاملة الأسرى والغنائم في الإسلام. فكانت سلوك المحاربين تتسم بالقيم الاخلاقية والقيم الانسانية الروحية المأخوذة من قواع واحكام الاسلام(١).

أخلاقيات وسلوك المجاهدين المسلمين في الحرب :

فقد وجدنا أن القواعد التي كان المجاهدون المسلمون يتقيدون بها في حروبهم ضد أبناء الشعوب والأمم الأخرى لم تكن مجرد مبادئ أخلاقية عامة، أو وصايا تلقوها عن قادتهم وأمرائهم، وإنما كانت واجبات شرعية منصوص عليها غالباً في القرآن والسنة ويعاقب مخالفوها ليس من قبل رؤسائهم فقط، وإنما يتعرضون للعقاب في الحياة الأخرى لأنهم خالفوا نصوصاً شرعية قطعية واردة في القرآن أو السنة.

وأهم القواعد الشرعية التي كانت تحكم سلوك المجاهدين المسلمين في هذا المجال هي:

- خوض المعارك بروح إنسانية: حيث لا يجوز القتل إلا لسبب شرعي كما هو ثابت من نص الآية الكريمة " (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ). سورة الأنعام: الآية ١٥١.
- قصر الحرب على رجال العدو والمحاربين فقط : فقد روي عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه قال موصياً زيداً بن حارثة لما أنفذه إلى مؤتة: " لا تقتلوا وليداً ولا امرأة ولا كبيراً ولا فانيا ولا منعزلاً بصومعة.
- كما أوصى الرسول بعدم استخدام الجرحى في الحروب: " لا تقاتل بمجروح فإن بعضه ليس منه "، وأما بالنسبة للنساء فقد أمر الرسول بعدم التعرض لهن إلا إذا حملن السلاح في وجه المسلمين، حيث أن الرسول عندما رأى جثة لامرأة قتيل من المشركين قال لائماً من قتلها أو أذن بقتلها: "ما كانت هذه لتقاتل ".
- أوجب الشرع الحنيف بأن يكون القتل الشرعي ضمن أفضل الطرق وأكثرها إنسانية نزولاً عند حكم الحديث الشريف" إذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة"، وعلى هذا يمنع

---

(١) إيناس محمد محمود، مستويات التفكير الأخلاقي وعلاقته بصنع القرار في ظل تحديات التعليم الرقمي لدى طلاب جامعة كلية التربية جامعة المنصورة، مرجع سابق، ص٢٦٩.

التعذيب حتماً: وكذلك التمثيل بالجثث وذلك احتراماً لقدسية الميت وإنسانية الإنسان، حيث يروى عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " إياكم والمثلة ولو بالكلب العقور ".

- نهي الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن النهبة أيضاً، حيث روي عن رجل من الأنصار أنه قال: "خرجنا مع رسول الله في سفر فأصاب الناس حاجة شديدة وجهد، فأصابوا غنماً فانتهبوها، فإن قدورنا لتلغي إذ جاء رسول الله يمشي فأكفأ – أي قلب – القدور بقوسه، ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ويقول " إن النهبة ليست بأحل من الميتة"، ويجب أن نميز هنا بين "النهب" و"الغنائم"، إذ أن الأخيرة مشروعة ومحللة بحسب التشريع الإسلامي.
- منع الخيانة والغدر: حتى في حالة الشك بسوء نية العدو، فقد ورد في الآية الكريمة: (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ) سورة الأنفال، الآية ٥٨.
- وفي مجال الحديث النبوي نجد وصية للرسول تمنع الخيانة والغدر حيث يقول: "سيروا باسم الله في سبيل الله وقاتلوا أعداء الله. لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً".[1]

(١) عبد الله الجابري، مركزية الأخلاق في المنظومة الإسلامية إنطلاقاً من السنة النبوية، بحث بموقع الدراسات الإسلامية بالمغرب، ٢٠١٥.، ص ٢٧.

المبحث الثاني

الضمير الانساني وأثره في الثواب والعقاب

يؤكد كثير من المفكرين على العمق الحر في بنية الضمير فالضمير جوهر أخلاقي يقوم على مبدأ الحرية، ومن غيرها يموت وتموت معه النفوس الأبية، فالحرية هي التي تمنح الإنسان الإرادة ومن غيرها تتحول الحياة الإنسانية إلى بهائمية مظلمة، فالإنسان يقول الكواكبي في هذا السياق: "الحرية أعز شيء على الإنسان إذ بفقدها نفقد الآمال، وتموت النفوس، وتتعطل الشرائع وتختل القوانين فالحرية هي أن يكون الإنسان مختارا في قوله وفعلة لا يعترضه مانع ظالم.

وفي هذا الصدد يقول فلاسفة الفكر الإنساني: "الإنسان الحرّ هو الذي يكون علة ذاته.""[١] فالحرية تشكل جوهر الضمير الأخلاقي وعمقه، حيث يكون الضمير علة الفعل الأخلاقي وعلة نفسه، وتتجلى هذه العلاقة الأبدية بين الحرية والضمير في هذا التصور الذي يقدمه جون ستيورت مِل عندما يقول " إنَّ في حياة الفرد منطقة حرام لا يجوز للمجتمع أن يطأ ساحتها، هي موطن الحريّة الصّحيحة ويُعبّر عنها بحريّة الضّمير، والفكر والوجدان""[٢]، وهذه المنطقة المقدسة المحرمة هي موطن الضمير الأخلاقي حيث يكون الضمير، هو السيد المطلق الذي يستمد أحكامه من ذاته ومن الصفاء الأخلاقي الذي يتميز به فلا يهادن ولا يذعن ولا يخضع إلا لإحكام الحق والعقل والواجب والفضيلة والقيمة الأخلاقية العليا. [٣]

فنجد ان الضمير لا تستقيم معاييره إلا بالحرية وفي هذا السياق يعرف معجم علم الأخلاق حريّة الإرادة بأنها: "قدرة الإنسان على تحديد تصرّفاته بنفسه، تبعاً للرّؤية الّتي يتبنّاها، وقدرته على الفعل استناداً إلى قراره الذّاتي، وهي تعني أنَّ الإنسان حين يقوم بالتّصرّف، يختار (الاختيار) بين الخير والشّرّ، بين الأخلاقي واللاأخلاقي".[٤]

وهذا كله يعني أن الحرية تشكل وطن الضمير وجوهره ومن غيرها لا يمكن للإنسان إلا أن يكون عبدا صغيرا صاغرا لغيره ولملذاته.

---

(١) عماد الدين الجبوري، كتاب هل الإنسان حر، imadjubouri@ ، نشر إلكتروني – شركة Media © Arabia 2022 – عربية إندبندت، ١٢ أغسطس ٢٠٢١ ، ص ١٣

(٢) بدوي عبد الرحمن، موسوعة الفلسفةج١، ط٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤، ص ٣٣.

(3) Nouri Hardwick, S. A. (2017). Ethical principles and character traits in children's literature (Order No. 10682334) [Doctoral dissertation, Capella University]. ProQuest Dissertations & Theses Global..

(٤) معن زيادة، الموسوعة الفلسفيّة العربيّة، بيروت، معهد الإنماء العربي، المجلّد الأوّل، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ٣٥.

وعلى هذه الصورة يتجلى الضمير بوصفه كيانا أخلاقيا يتسم بالقدرة على توجيه الفعل الأخلاقي " إنه الوجدان بوصفه القوّة الأخلاقيّة التي تنطلق على مسارات العقل والحرية والعاطفة المتأججة بالبعد الإنساني الخلاق، وبعبارة أخرى الضمير هو المنطقة الأكثر صفاء ونقاء وقدسية في الروح والعقل الإنساني وبه يتماهى الإنسان بجوهره الإنساني الذي ينبض بكل معاني الوجدان. [١]

كما هو الحال في الفرد يرى بعض الباحثين أن المجتمع ينطوي على روح جمعية أو لاشعور جمعي أو عقل جمعي وفي هذه المكونات الجمعية يكمن الضمير الجمعي للمجتمع أو الجماعة والتي تتمثل في الحس الأخلاقي الجمعي لدى الجماعة، ومن أبرز القائلين بالروح الجمعية يشار إلى يونغ في مقولته عن اللاشعور الجمعي، وإلى دور كهايم في العقل الجمعي حيث تتشكل في الجماعة طاقة نفسية عقلية تحكم مسار نموها الأخلاقي.

الجزاء الأخلاقي:

ويُقصد بالجزاء الأخلاقي المكافأة أو الأثر المترتب على الفعل الأخلاقي سواء كان ظاهراً كالسجن والضرب، أم باطناً كتأنيب الضمير، وسواء كان في الدنيا كالعقوبات المقررة شرعا على الجنح والجرائم، أم في الآخرة كنعيم الجنة أو عذاب النار. كما يعني أيضاً بانه " كل ما يلاحظه الإنسان من نفسه جراء إقدامه على عمل طبقا لما يعرفه من الأحكام والتشريعات والقواعد ويحس بها، كالرضا في حالة النجاح، والألم في حالة الإخفاق."[٢]

أنواع الجزاء الأخلاقي: ويتمثل في الشعور النفسي والعقوبات الشرعية والجزاء الإلهي:

- الشعور النفسي: ويقصد به ما يحسه المسلم من نفسه من الرضا عند الطاعة والشعور بالألم عند المعصية، وهو ما يسمى برضا الضمير أو تأنيبه، وفي ذلك فقد أخبرنا الحبيب محمد عليه الصلاة والسلام عن ذلك الشعور واعتبره من علامات الإيمان فقال: (من سرته حسنته وساءته سيئة فذلك المؤمن)[٣]. وهذا الشعور خاص بالمؤمن وأما غير المؤمن فلا يبالي.

---

(1) Muhammad Suleiman Al-Ahmad, 2018, the supposed contractual clause, published in the Journal of Legal Studies, issued by the Bahraini Parliament, the first issue

(٢) مروة الخلافي، دراسات في الأخلاق وعلم النفس، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، ٢٠٠٩، ص١٢.

(٣) أنظر الموسوعة الحديثة في الدرر السنية، الراوي: المحدث الألباني، المصدر: الإيمان لابن تيمية، ص٣٩، خلاصة حكم المحدث: صحيح.

ويقول الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه (إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا، قال أبو شهاب بيده فوق أنفه)[1].

أ- العقوبات الشرعية: وهي العقوبات التي أقرها الشرع لأولئك الذين يتعدون حدود الله والغاية من هذا الجزاء معاقبة المجرم وردعه وردع غيره ممن تسول له نفسه فعل مثل ذلك. وهذه العقوبات على نوعين:

- حدود: وهي جزاءات حددها االشرع على جرائم معينة كالزنا والسرقة والقذف ولا مجال للاجتهاد فيها.
- وتعزيرات: وهي عقوبات تأديبية يعاقب بها من ارتكب جناية لم يحدد الشرع لها عقوبة.
- الجزاء الإلهي: ويقصد به الجزاء الذي يكون من الله سبحانه في الدنيا أو الآخرة، ففي حالة الطاعة يكون له من الله سبحانه في الدنيا الرضا والحفظ وتيسير الأمور والنصرة والعزة، قال تعالى: { وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً}. وقال جل جلاله: { إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ }. وفي الآخرة له الجنة والكرامة، قال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً }.[2]

وفي حالة المعصية والاستمرار عليها يكون له في الدنيا معيشة ضنكاً وتكثر عليه المصائب من الله قال تعالى: { وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ [3]}. وقال تعالى:{ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً [4]}. وفي الآخرة له نار جهنم وله الإهانة والسخط من الله قال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ[5]}.

---

(١) الحديث ورد عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً، وأما إشارة الراوي بيده فوق أنفه فهو توضيح من الراوي لفعل ابن مسعود وهو من إطلاق القول على الفعل يعني أنه نحى الذباب بيده عن وجهه كما قال العيني في شرح البخاري. نشر بالإسلام ويب، في يوم الأربعاء ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٨-٥-٢٠٠٨.

(٢) سورة الكهف: الآية رقم (١٠٧).

(٣) سورة النحل: الآية رقم (١١٢).

(٤) سورة طه: الآية رقم (١٢٤).

(٥) سورة البينة: الآية رقم (٧).

خاتمة:

يتضح مما سبق أن علاقة الأخلاق بالقانون علاقة تكامل، فكل منهما يكمل الآخر وإن كانت الأخلاق أشمل وأوسع من القانون، وأن كانت الأخلاق نهدف منها تربية النشء والشباب والمجتمع ككل على القيم والمثل الفاضلة والوصول إلى المثالية في التعامل، وإن كانت الأخلاق هي أحد مظاهر التدين والتمسك بالقيم والأعراف والتقاليد الفاضلة، بعيداً عن تطبيق القوانين أو عدم تطبيقها؛ فالأخلاق هي الضمير والرقابة الذاتية والتي تتفق مع الفطرة السوية والأخلاق لا تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، فالحرام حرام والحلال حلال.

وعلى ذلك فقد وجدنا أن المنطق يبحث في قوانين الفكر، كذلك الأخلاق تتأمل في قوانين السلوك الإنساني، من خلال الغوص في أعماق هذا الإنسان بهدف الكشف عن نواياه، وأسراره، والإحاطة بما يضمره في ضميره ووجدانه نحو الآخرين، وتوجيهه صوب الالتزام بالفضيلة والابتعاد عن الرذيلة، الشيء الذي جعل منها مبحثاً أساسياً من مباحث الفلسفة، حيث اهتم الفلاسفة على مر العصور بتخصيص مكان عام للأخلاق في مذاهبهم الفلسفية.

كما تعد أخلاقيات البحث العلمي واحدة من اهم الاهتمامات الأساسية في البحوث العلمية، ولضمان الالتزام بهذه الأخلاقيات في إجراء البحوث فإنه يستلزم على الباحث التحلي في بحثه سواء كان أطروحة جامعية أو مقالاً أو بحثاً مقدماً لمؤتمر علمي بمجموعة من الخصال أهمها الأمانة العلمية، التواضع، الموضوعية، الصبر، وغيرها من الصفات حتى يستطيع بها تحقيق جودة بحثه وتميزه بما يخدم تطور المجتمع وتقدمه، ناهياً عن الإلتزام بالقواعد والضوابط القانونية التي تحكم العمليات البحثية المختلفة في المنظومة العلمية والتعليمية.

وبالتدقيق في علم الأخلاق، تاريخها الطويل منذ بدء الخليقه، نلمحُ بأن هذا العلم شأنه في ذلك شأن سائر العلوم ارتباطات وتوغلات في العديد من العلوم الأخرى، خاصة منها علم القانون، وارتباط الكيانين ببعضهما يخلق لنا علاقة بدلالات مهمة لاسيما في العصر الحالي، المرهق من ويلات تفشي قيم الفساد والتفكك والإنحلال، الأمر الذي يحدو بنا البحث في أطوار هذا الاقتران بما يخفيه من ارتباطات متعددة في كثير من أبحاثنا ودراستنا في العلاقة المترابطة بين القانون والأخلاق.

ومن هنا يتأكد لنا أن القوانين في النهاية هي من صنع البشر فهي وضعية وهي ناقصة وهي عاجزة عن أن تحل محل الأخلاق ومن مشكلات القوانين أنها تطبق في بعض الحالات وفي حالات أخرى يصعب تطبيقها أم الأخلاق فهي تساوي بين الجميع عند الله عز وجل وعند البشر.

وقد أسفر هذا البحث عن عدة نتائج وتوصيات أعرضها كالآتي:

أولاً- النتائج:

١- توجد علاقة بين الأخلاق والقانون وتعد هذه العلاقة علاقة تكاملية فكل منهما يكمن في الآخر.

٢- أن طبيعة العقاب الذي يفرضه كل من القانون الوضعي والأخلاق، فالقانون يوقع العقاب المادي والمحسوس على المخالف أما العقاب في المجال الأخلاقي يكون في ممارسات أخلاقية تتمثل في احتقار المذنب وتأنيبه وازدرائه وتحقيره ونبذه اجتماعياً والحذر منه واستنكار الجريمة التي مارسها.

٣- وإن الأخلاق أشمل وأوسع من القانون في تربية النشء والشباب والمجتمع ككل على القيم والمثل الفاضلة والوصول إلى المثالية في التعامل.

٤- أن الأخلاق هي الضمير الإنساني والرقابة الذاتية والتي تتفق مع الفطرة السوية والأخلاق لا تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص فالحرام حرام والحلال حلال.

٥- أن القانون في حد ذاته عصا الزجر والعقاب عند مخالفة قواعده القانونية لإستتباب الأمن والأمان والاستقرار، وبالتالي لا غنى لأي مجتمع راقي ومتحضر من المجتمعات عن الأثنين معاً (القانون والأخلاق).

٦- أن القوانين في النهاية هي من صنع البشر فهي وضعية وهي ناقصة وهي عاجزة عن أن تحل محل الأخلاق ومن مشكلات القوانين أنها تطبق في بعض الحالات وفي حالات أخرى يصعب تطبيقها أما الأخلاق فهي تساوي بين الجميع.

٧- أن الاخلاق الحميدة المستوحاة من الشريعة الغراء والكتاب والسنة ثابتة لا تتغير، أما القانون فإن قواعده ونصوصه تتغير بحسب أحوال المجتمعات والبشر وظروف الزمان والمكان وتختلف من بلد إلى آخر وأحياناً من إقليم إلى آخر في نفس البلد.

ثانياً- التوصيات:

١- نوصي بالتركيز على نشر ثقافة احترام القيم والأخلاقيات التي هي جوهر ورح القانون في قواعده المتسقه مع تلك الأخلاقيات والقيم، وأن رقي المجتمعات وتحضرها وتقدمها يأتي بتمسكها بقيمها الأخلاقية.

٢- نوصي بجدية التفرقة في الدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية في العلاقة بين القانون والأخلاق من حيث الغاية والهدف والنطاق.

٣- نوصي بدراسة الأخلاق كما يدرسها الفقهاء والفلاسفة بأنها ليست مجرد علماً في نظر علماء الاجتماع القانوني والجنائي، ولكنها يمكن أن تصبح موضوعاً لعلم، وهذا العلم يمكن أن يطلق عليه اسم "علم الظواهر الأخلاقية".

٤- وفي مجال البحث العلمي: فيجب أن نركز على ضرورة الاعتماد على مجموعة من الآليات لمراقبة أخلاقيات البحث العلمي بالتركيز بشكل أساسي على التنشئة الاجتماعية كونها الآلية الأساسية لنقل أخلاقيات البحث العلمي والمعرفة، بالإضافة إلى وضع ضوابط للنشر العلمي والترقيات داخل المؤسسات، فضلاً عن معاقبة المنحرفين عن الالتزام الأخلاقي في مجال البحث العلمي.

٥- يجب التأكيد على أن مسألة أخلاقيات البحث تظل مسألة جوهرية وهي أساس العمل البحثي والدراسي المتعمق والتقييم ومن ثم يقوم على خلق خلفية مناسبة لتنمية البحث العلمي في الجامعات وخارجها، وتطوير الكفاءات العلمية حسب التقاليد الجامعية المعمول بها في أرقى الجامعات في العالم احتراما لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي وأبعاده فضلاً عن الضوابط القانونية الموضوعة والمنصوص عليها في هذا الإطار القانوني والأخلاقي.

٦- يجب تدعيم أسس قواعد النزاهة والشفافية بين الجميع، وبخاصة في جميع الأمور التي تمس واجباتهم الرسمية كموظفين أو عمال أو طلاب، وباقي أفراد المجتمع والابتعاد بحق عن جرائم الفساد وبخاصة الفساد الوظيفي.

٧- يجب تدعيم وتنمية وتطوير نفوذ القانون في مختلف الجوانب على ان يكون مرهون بالأصول الأخلاقية، إذ نجد أن قدراً كبيراً من هذه الأخلاق يعد من الأصول الأساسية والضرورية لكل نظام اجتماعى، أما إذا تم تجاهل القيم الأخلاقية فى جميع المجالات عند وضع القواعد القانونية، سيترتب على ذلك آثار سلبية.

٨- إجراء مزيد من ورش العمل والندوات العلمية والدينية بين الافراد في المجتمع – الطلاب – التلاميذ – الموظفين وكافة الفئات الأخرى – للتأكيد على ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية والروحية والدينية وارتباطها بالقانون الآلهي والقوانين الوضعية الذي يساعد إلى حد كبير بضبط المجتمع وإستتباب الأمن والأمان والطمأنينة والسكينة، ومنع الجريمة قبل وقوعها.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

القواميس العربية:

١- تعريف ومعنى القانون والأخلاق في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، مكتبة عين الجامعة، قسم اللغة العربية، الحقوق محفوظة **2022** © مكتبة عين الجامعة.

٢- صحيح أبو داود، صفحة ٥٢٢٥، خلاصة حكم المحدث، صحيح.

الكتب والمراجع العامة:

٣- إحسان هندي، أثر الثقافة والأخلاق والدين في القانون الدولي الإنساني، الأبحاث الاجتماعية عن الحرب، منشورات لجنة الصليب الأحمر الدولية، ٢٠١٤.

٤- أحمد أمين، كتاب الأخلاق، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م.

٥- بدر الدين مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور، ٢٠١٧م.

٦- بدوي عبد الرحمن، موسوعة الفلسفةج١، ط٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤م.

٧- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، عام ١٩٩٨م.

٨- الجامع المعاني: معجم عربي في القانون ومعنى تعريف الجامعة، مكتبة عين الجامعة، قسم اللغة العربية ٢٠٢٢م.

٩- عبدالمنعم فرج الصده، أصول القانون، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

١٠- محمد عبد الملك محسن الحبشي، تاريخ وفلسفة القانون، صنعاء، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٣م.

١١- مروة الخلافي، دراسات في الأخلاق وعلم النفس، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، ٢٠٠٩م.

الرسائل العلمية (الدكتوراه) :

١٢- إيناس محمد محمود، مستويات التفكير الأخلاقي وعلاقته بصنع القرار في ظل تحديات التعليم الرقمي لدى طلاب جامعة كلية التربية جامعة المنصورة، جامعة كلية التربية، جامعة بورسعيد، ع ٣٦، ٢٠٢١م.

١٣- حسن فالح حسن، دور قواعد الأخلاق في القانون الجنائي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق – جامعة كربلاء، ٢٠٢٠م.

١٤- حفيظة غباشي، مدخل للعلوم القانونية – النظرية العامة للقانون، محاضرات أقليت على طلبة السنة الأولى ليسانس، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، ٢٠١٧م.

١٥- فايز محمد حسين، الوضعية القانونية التحليلية الجديدة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، ١٩٩٩م.

١٦- محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، دمشق، مطبوعات الجامعة الافتراضية السورية –٢٠١٨.م

المجلات والدوريات:

١٧- أحمد بو حماد، المرجعية الأخلاقية لفكرة الآداب العامة في القانون، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد ٢٥، ٢٠١٩م.

١٨- أماني جرار، دور التربية الأخلاقية في تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى طالبات الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم، جامعة فيلادلفيا، الأردن، دراسات العلوم التربوية، مج ٤٦، ع٣، ٢٠١٩م.

١٩- أميرة عبد السلام، القيم الأخلاقية، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج ٢٠، العدد ٢، ٢٠٢٠م.

٢٠- إيمان عبد الواحد، ميثاق أخلاقي مقترح للمجتمع الجامعي في ضوء تطبيق التعليم الهجين بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا نموذجاً، مجلة الطفولة والتربية، جامعة الإسكندرية، مج ١٣، ع ٤٥، ٢٠٢١م.

٢١- إيهاب كمال أحمد، "تعريف الأخلاق في اللغة والشرع والاصطلاح"، **www.alukah.net**، اطّلع عليه بتاريخ ٢٣-٣-٢٠١٨.

٢٢- بنين حامد جبار، مفهوم الأخلاق التطبيقية، مجلة متون، الجزائر، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٢٣م.

٢٣- زهية جهيدة، ومسعودى توبرينات، التربية الأخلاقية ودورها في تنمية المسئولية الاجتماعية للفرد والمجتمع، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، ع ١٥، ص ٢٠١٨م.

٢٤- زينب عبد الله زايد، نموذج مقترح لتعليم الأخلاق لطلاب المرحلة الثانوية في ضوء النظرية الأخلاقية الإسلامية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع ١٨٧، ج ٤، ٢٠٢٠م.

٢٥- شريهان سيد وآخرون، التربية الأخلاقية في الفكر التربوي الإسلامي ومدى الاستفادة منها في تربية الطفل، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، العدد ٤٠، ٢٠١٩م.

٢٦- عبد القادر النور بابكر، الأبعاد الأخلاقية والقانونية لممارسة مهنة العلاقات العامة، السودان، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، ٢٠٢١م.

٢٧- عبد الله الجابري، مركزية الأخلاق في المنظومة الإسلامية إنطلاقاً من السنة النبوية، بحث بموقع الدراسات الإسلامية بالمغرب، ٢٠١٥م.

٢٨- عبدالسلام حمود غالب (٢٦-٨-٢٠١٣)، "الأخلاق أهميتها وفوائدها"، **www.alukah.net**، اطّلع عليه بتاريخ ٢٢-٣-٢٠١٨.

٢٩- عماد الدين الجبوري، كتاب هل الإنسان حر، **imadjubouri@**، نشر إلكتروني - شركة © **Media Arabia 2022** - عربية إندبندت، ١٢ أغسطس ٢٠٢١م.

٣٠- فراس عبد المنعم عبدالله، النظام القانوني: مقارنة فلسفية، دراسة منشورة في مجلة رسالة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة كربلاء، السنة ١٢، العدد ١، ٢٠٢٠م.

٣١- فراس عبد المنعم عبدالله، النظام القانوني: مقارنة فلسفية، مجلة كلية الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، العدد ١، ٢٠٢٠م.

٣٢- محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، مطبوعات الجامعة الافتراضية السورية - دمشق، ٢٠١٨م.

٣٣- محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨م.

٣٤- محمد على سميران، تحفيز الاستثمار في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالقانون العام، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مج ١٤، عدد ١، ٢٠٢٠م.

٣٥- معن زيادة، الموسوعة الفلسفيّة العربيّة، معهد الإنماء العربي، المجلّد الأوّل، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦.

٣٦- مهدى إبراهيمي، علاقة القانون بالأخلاق في نظم المجتمع الثقافية: دراسة في الآيات الأولى من سورة الحجرات، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلد ١٣، العدد ٢٣، ٢٠٢٢م.

٣٧- الموسوعة الحديثة في الدرر السنية، الراوي: المحدث الألباني، المصدر: الإيمان لابن تيمية، ص٣٩، خلاصة حكم المحدث: صحيح.

٣٨- وسام سليمان أحمد الصغير، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية، ليبيا، جامعة مصراته، مجلة البحوث القانونية، العدد ١١، ٢٠٢٠م.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahmed Al-Siksiwi, The epistemological tendency to understand the law: Towards a pragmatic circle for the science of law, a research published on the website: www.hekma.org, the date of the visit: 7/25/2020.
- almaany.com, تعريف معنى القانون في معجم المعاني الجامع , 24/10/2021.
- Islamic Ethics and the Trusteeship Paradigm: Taha Abderrahmane's Philosophy in Comparative Perspectives, Studies in Islamic Ethics, Volume: 3, 08 Sep 2020, p. 58.
- Jasani GN, Alfalasi R, Cavaliere GA, Ciottone GR, Lawner BJ. Terrorists' use of ambulances for terror attacks: A Review. Prehosp Disaster Med. 2020; 36 (1):14- 17.
- Kim, W. J., & Park, J. H. (2019). The effects of debate-based ethics education on the moral sensitivity and judgment of nursing students: A quasi-experimental study. Nurse education today, 83, 104200. https://doi.org/10.1016/j.nedt.2019.08.018.
- Muhammad Suleiman Al-Ahmad, 2017, Philosophy of Right, Maktabat Zayn Al-Huquqia, 1st Edition, Beirut. P. 153
- Muhammad Suleiman Al-Ahmad, 2018, the supposed contractual clause, published in the Journal of Legal Studies, issued by the Bahraini Parliament, the first issue
- Nouri Hardwick, S. A. (2017). Ethical principles and character traits in children's literature (Order No. 10682334) [Doctoral dissertation, Capella University]. ProQuest Dissertations & Theses Global..

- Suyatno, J., Pambudi, D. I., & Mardati, A. W. (2019). Strategy of values education in the Indonesian education system. International Journal of Instruction, 12(1), 607-624.
- Zhang D, Li Z, Cao X, Li B. Four years of orthopaedic activities in Chinese Role 2 Hospital of eastern Mali peacekeeping area. BMJ Mil Health. 2020;166 (3):156- 160. .